ظاهرة استنساخ الكتب متى بدأت .. وهل تنتهي؟

كتب لمؤلفين عراقيين طبعت في الخارج ونسبت إلى مؤلفين آخرين

لم تكن ظاهرة استنساخ الكتب في العراق شائعة في الزمن الماضي إلا في الضرورات القصوى التي تقتضي ذلك ، لكنها ما لبثت أن بدأت بالشيوع في أوائل السبعينيات وأخذت بالانتشار خلال عقد الثمانينيات ، لكنها وخلال السنين العجاف التي مر بها العراق في التسعينيات ازدادت انتشاراً بحكم سطوة النظام السابق ، وفقدان الكتاب المقروء ، وارتفاع أسعاره فالكتاب المستنسخ هو الشكل السائد في المكتبة العراقية ،

بغداد / فؤاد فاضل

وبالرغم مما قدمته هذه الظاهرة من انتشار الكتب النادرة والفريدة للقارئ العراقي إلا إنها في الوقت نفسه تحولت إلى عملية تمس العلاقة الصميمية بين الكتاب ومؤلفه وناشره، مما أدى في نهاية المطاف إلى ضياع حقوق المؤلف في الطباعة والناشر الأهلي، وبالتالي أدى ذلك أيضاً إلى فقدان عناوين بارزة تعود إلى مؤلفين عراقيين كبار وطباعتها خارج العراق وإعادة نسبتها إلى غير أصحابها.

مراحل شيوع ظاهرة الاستنساخ

وعن شيوع ظاهرة الاستنساخ ومراحل إنتشارها تحدث معنا صاحب مكتبة الزوراء السيد أكرم الفلفلي قائلاً:

- إن بداية ظاهرة استنساخ الكتاب ظهرت في مطلع السبعينيات وكان الكتاب المستنسخ الرائج آنذاك هو الكتب الروحانية والكتب الدينية الممنوعة وكتب الأدعية، وفي منتصف الثمانينيات، بدأ نوع آخر من الكتب الرائجة هي الكتب السياسية والمفقودة مثل كتب الرحلات والمذكرات والعشائر، وبعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية بدأت تصدر كتب عن الحرب وآثارها وظهور نوع من أنواع الكتب التي تشير إلى الواقع العراقي، أما بعد التسعينيات فقد برزت ظاهرة استنساخ الكتب العلمية بسبب ضغوط الحصار وارتفاع الأسعار خاصة أسعار الكتب الأكاديمية الحديثة، أما بعد أحداث ٩/١١/ ٢٠٠١ فقد شاعت ظاهرة انتشار واستنساخ الكتب السياسية وكلها سرقات عن مؤلفات عراقية ضخمة سهر عليها كتاب ومؤلفون عراقيون أفنوا أعمارهم في إخراج هذه الجهود العلمية الكبيرة لخدمة بلادهم.

أما السيد مازن لطيف علي الذي يعمل بائع كتب في شارع المتنبي منذ عشرين عاماً وكان له باع طويل في اقتناء وبيع الكتب النادرة والممنوعة فإنه يقول:

الكتاب ورجل الأمن

- في زمن النظام السابق كنا نستنسخ الكتب الفكرية والسياسية بصورة سرية بسبب معارضة النظام لأي كتاب مستنسخ، وكنا نبيعه بالسر وكان رجال الأمن يطاردوننا ويتبعون مختلف الوسائل لمراقبتنا وأماكن عملنا في دهاليز شارع المتنبي، كنا نتداول كتاب (الشيعة والدولة القومية) للمؤلف حسن العلوي، والعراق لمؤلفه حنا بطاطو وكتب لسعد البزاز والمفكر المصري خليل عبد الكريم، وكان الذين يبيعون كتب الاستنساخ معروفين ومحدودين بسبب خطورة هذا العمل لأنه كان يعتبر جريمة وتهمة يحاسب عليها القانون لدى النظام السابق، وكان سبب المخاطرة في هذا العمل يعود إلى قلة الكتب النادرة ومنها التي تفضح النظام، فضلاً عن الجانب المادي، إذ كنا نكسب رزقنا بتداول الكتب المحظورة لارتفاع أسعارها وصعوبة تداولها وإيصالها إلى القارئ المناسب.. فقد كان لي زبائني المحدودون والذين أطمئن في التعامل معهم.. أما بعد زوال النظام السابق فكنا نتوقع زوال ظاهرة استنساخ الكتاب أو ذوبانها تدريجياً ولكن حصل العكس، فقد زادت هذه الظاهرة وانتشرت أضعافاً مضاعفة عن السابق وصارت مختلف الكتب المستنسخة تباع مباشرة وأمام الملأ.

جهود الكتاب

شاركنا الحديث عن شيوع ظاهرة استنساخ الكتاب أحد رواد مكتبات شارع المتنبي السيد رفعت عبد الرزاق محمد قائلاً: تفاقمت هذه الظاهرة في أوائل التسعينيات بسبب الظروف الاقتصادية والسنوات العجاف التي مر بها العراق، فكان استنساخ الكتاب يوم ذاك عملية مشروعة لإيصال وسائل المعرفة بطريقة وإن بدت بدائية إلا إنها كانت جديرة بالتقدير، فقد قرأنا أحدث ما أنتجته المطابع العربية بشكل سري، وأعني بها الكتب التي كان تداولها محظوراً في العراق بسبب الفكر الشمولي للسلطة السابقة، فكانت عملية مباركة لإيصال الفكر للناس على الرغم من أن كثيراً من هذه الكتب المستنسخة كانت اشبه ما تكون بالمنشورات السرية، غير إنه بعد التغيير الكبير في العراق عام ٢٠٠٣ اتخذت عملية الاستنساخ اتجاهاً أشبه ما نسميه بالعدوان على حقوق المؤلف لأننا نرى كتاباً أحياء وكتبهم متداولة ونجد من يسطو عليها ويطبعها بشكل تجاري وبأسعار مدعومة من إحدى دول الجوار، واعني هنا مشاهير المؤلفين، أمثال الدكتور علي الوردي والمرحوم عباس العزاوي، وقد استفاد لصوص الاستنساخ من الفلتان القانوني وغياب مؤسسات الدولة فتحولت تلك العملية الجميلة في التسعينيات إلى عملية مشوهة.

ضياع حقوق النشر

ويعزو السيد نعيم الشطري صاحب مكتبة في شارع المتنبي أسباب شيوع ظاهرة الاستنساخ إلى قلة استيراد الكتاب خصوصاً الكتب التقدمية والفكرية والدراسات الحديثة والعلمية، فالبائعون لا يحصلون إلا على نسخ قليلة لا تسد حاجة القارئ العراقي المتميز بنهم القراءة فنضطر إلى الاستنساخ من أجل نشر الثقافة المفقودة التي لا تدخل العراق مثل كتاب شهادة للتاريخ لمؤلفه عزيز الحاج وكتاب العفيف الأخضر وهو دراسة بقلم شاكر النابلسي من سلبيات هذه الظاهرة هو أن مؤلفات لكبار المفكرين العراقيين مثل جواد علي ومصطفى جواد وغيرهما تطبع في إيران أو غيرها من الدول من دون حقوق طبع وحتى في العراق أيضاً، ويؤكد السيد نعيم آن كتابين الأول تل الورد والثاني الكمر والديرة للشاعر عريان سيد خلف، قام بطبعهما ونشرهما وقام آخرون باستنساخهما وبيعهما وضياع حقه في الطباعة والنشر.

اما السيد عماد حكمت كوركيس الذي يعمل في مجال بيع الكتاب منذ أكثر من عشرين عاماً فإنه يعزو انتشار ظاهرة الاستنساخ إلى ندرة الكتاب الذي يحتاجه القارئ وطلاب الجامعة فيقول:

إن الكتب الطبية والهندسية والعلمية وكتب الكومبيوتر بصورة عامة غالية الثمن مما يؤدي إلى ندرة الكتاب بنسخته الأصلية وعدم قدرة القارئ على شرائه، وإن أسباب فقدان الكتاب الأصلي تعود إلى كلفته العالية واحتكاره من قبل تجار متمكنين مادياً هم القادرون على استيراد مثل هذه الكتب الثمينة وقادرون حتى على تجهيز الدولة به والدولة قادرة أيضاً على شراء الكتب العلمية بأسعارها المرتفعة وبرغم عدم شمول هذه الكتب بالضريبة عند دخولها الحدود العراقية فإنها تبقى غالية الثمن بسبب الرشاوى التي تدفع عند الدخول وهي أكثر من الضريبة نفسها، إضافة إلى عدم قيام الدولة بدعم الطالب العلمي بالكتب التي يحتاجها وإن بعض الكليات تقوم بتوزيع نسخة واحدة لكتاب منهجي في الطب على حتى إن المؤلف العراقي فقد حقوقه وصار التلاعب بالكتاب عملية سهلة بيد فئة من الناس غرضها الربح المادي.

وقد تأثر الكتاب العراقي بظاهرة الاستنساخ من حيث الطباعة الرديئة وسرقة بعض المعلومات منه واختصاره والتلاعب بأسماء المؤلفين والتلاعب بأجزاء الكتب الموسوعية.

وقد زادت ظاهرة الاستنساخ بعد الألفين بسبب زيادة أسعار الكتب في دور النشر وقلة الورق وظهور دور نشر تدعي أن لها مكاتب في الخارج بدأت تطبع الكتب العراقية القديمة والمطبوعات الحكومية التي طبعتها الجامعات والمجمع العلمي العراقي ووزارة الأوقاف آنذاك بغية الربح المادي، والأكثر كارثية هو إرسال الكتب النادرة والمفقودة من السوق إلى دور نشر خارج العراق وطباعتها بكميات هائلة، بحجة تخفيض أسعارها، والتلاعب في مضمونها لأنها تمثل فترة تاريخية معينة خاصة كتب الدكتور علي الوردي والمرحوم عباس العزاوي وآخرين غيرهما، أما بعد ٢٠٠٣/٤/٩ فقد برزت ظاهرة طبع الكتب الإعلامية السياحية بطريقة تتناسب مع الظروف وتروج لحضارة العراق والعملات والطوابع والخرائط، فقد تم طبع أكثر من خمسين خارطة جديدة عن العراق وهذا ما يؤثر على المدى التاريخي والعمق الحضاري للحضارة العراقية لمدينة بغداد.. فالجميع مندفعون نحو الربح المادي

أكثر من ألف كتاب عراقي تم الاعتداء على حقوق أصحابها وأعيد طبعها كطبعات أولى

ضياع حقوق المؤلف

- إن أكثر من ألف كتاب عراقي تم الاعتداء على حقوق أصحابها وأعيد طبعها كطبعات أولى، وهي جزء من اللجنة التي كان يرأسها أحد أعضاء اتحاد الناشرين العرب ومقره في مصر.. ففي السنوات الأخيرة بدأت الدول العربية تهتم بموضوع سرقة الكتب وإصدار طبعات مزورة بلا إذن من المؤلف والناشر، وإن من أهداف هذه اللجنة خصوصاً بعد ٤/٩ حماية الحقوق الفكرية التي تشمل المرئيات والصوريات والكتب.

ونحن كعاملين وأعضاء في هذا المجال نقول في الوقت الحالي لا يوجد قانون لحماية المطبوعات وإن وجد فمع وقف التنفيذ، علماً إن قانون حماية المطبوعات ليس حديث العهد وإنما يعود تاريخه إلى العهد العثماني سنة ١٨٧٠ وقد أشرت لهذا في كتابي تحت عنوان (مباحث في أوائل المطبوعات والمكتبات البغدادية) سنة ٢٠٠١، وفي فترة التسعينيات خمسة طلاب الأمر الذي يدفعهم إلى استنساخه لعدم إمكانيتهم شراءه، ولعل من أهم هذه الكتب العلمية النادرة كتاب التشريح السريري وتكنولوجيا الكهرباء الذي يباع بـ(٤٥) دولاراً وكتب علمية أخرى غالية جداً على طلاب الطب والهندسة والصيدلة. ويتساءل السيد عماد عن عدم سعي الدولة إلى استيراد مثل هذه المصادر المهمة من منشئها الأصلي وبأسعار معقولة وتوفيرها للطالب والقارئ أو في الأقل توفيرها في المكتبات لمصادر يمكن الاستعانة بها والاستفادة منها.

جمعية جديدة لحفظ الحقوق

وقد توجهنا بسؤالنا عن شيوع ظاهرة الاستنساخ التي تسببت في ضياع الهوية الفكرية لعمالقة الفكر والأدب العراقي إلى عضو جمعية الناشرين الباحث زين النقشبندي الذي بادر بالقول:

إن جمعية الناشرين تم حلها مؤخراً وتوقفت عن العمل بعد القرار الأخير الذي أوقف عمل جميع الجمعيات والنقابات من دون استثناء، وقد تم تأسيس لجنة لجمعية الناشرين العراقية باسم (حقوق الملكية الفكرية) وهي جزء من اللجنة التي كان يرأسها أحد أعضاء اتحاد الناشرين العرب ومقره في مصر.. ففي السنوات الأخيرة بدأت الدول العربية تهتم بموضوع سرقة الكتب وإصدار طبعات مزورة بلا إذن من المؤلف والناشر، وإن من أهداف هذه اللجنة خصوصاً بعد ٤/٩

مؤلفات علي الوردي ومصطفى جواد وجواد علي طبعت خارج العراق بلا حقوق للمؤلفين

صدر قانون لحماية المطبوعات وصدر كتاب من بيت الحكمة في بغداد بتعليق السيد عصمت عبد المجيد في حماية المطبوعات والقوانين التي تنظمها، ولكن للأسف حتى الآن لم ينفذ هذا القانون، إنه وضع سيئ جداً.

ثم أضاف: الأخطر من هذا، تم الآن في خارج العراق الاعتداء على حقوق المؤلف العراقي، وقد تم طبع عدة كتب لمؤلفين عراقيين في مصر ولبنان وإيران قسم منها ضمت أسماء مؤلفيها والقسم الآخر حذف منها اسم مؤلفها الأصلي وثبتت على أغلفتها أسماء آخرين، مع الإشارة إلى إنها مطبوعة أول مرة، ووضع لها رقم إيداع خاص بها، وهذه كارثة لا يمكن السكوت عليها، فمثلاً كتاب (عنوان المجد) لمؤلفه إبراهيم الحيدري طبع في دار البصري ووضع عليه اسم كوركيس عواد، وكتاب (الفوز بأفراد) الذي طبع في مصر تأليف الأب انستانس الكرملي الذي حذف اسمه ووضع بدله اسم المؤرخ العراقي سليمان الدخيل، وقد كتبت مقالة طويلة بهذا الموضوع نشرت بالصباح، وهناك سرقات أخرى كثيرة مثل كتاب (حروب العرب) تأليف المؤرخ ابن اسحاق والذي اعتمد عليه ابن هشام في كتاب السيرة، طبع أيضاً في مصر تحت اسم (أحمد زينهم) والأغرب من ذلك أن زينهم هذا يذكر في المقدمة أنه عثر على هذا الكتاب وأنه من تأليف (سلماني الصفواني) وقد تم إصداره في معرض سلسلة كتب أنساب العرب ولم يذكروا من هو سلمان الصفواني الذي ينضم إلى جمعية عراقية معروفة وقد أصدر عدة صحف في عام ١٩٦٦ وكان وزيراً للصحافة آنذاك في الحكومة العراقية، وهو في حقيقة الأمر محقق لكتاب (حروب العرب) والذي طبع مرتين في العشرينيات في بغداد من قبل المكتبة الوطنية لصاحبها عبد الحميد زاهد، وهذا كله لم يتم ذكره في طبعة مصر وفوق هذا كله وضعوا له رقم إيداع دولياً كأنه يطبع أول مرة، وهذه سرقة لا يمكن السكوت عنها، لأنهم لم يكتفوا بذلك بل قاموا بحذف بعض صفحات الكتاب، فأين الأمانة العلمية والرقابة ولماذا كل هذا التشويه والتزوير؟

وهناك الكثير من السرقات التي لا تعد ولا تحصى وإنها بحاجة إلى بحث وجهد كبير وإمكانيات هائلة نحن لا نملكها، الدولة هي الوحيدة القادرة على دعمنا ومساعدتنا في هذا المجال فنحن من دون تعاون وزارة الثقافة ووزارة العدل نقف عاجزين أمام هذه الأمور للقيام في حماية مطبوعاتنا والتي هي من أوائل مهماتنا، والمحافظة على الحقوق الفكرية للمؤلفين العراقيين، وإن مهمة الملكية الوطنية الحفاظ على النتاج الفكري العراقي الوطني فمنذ نشأت الطباعة وحتى الآن والمؤلفات العراقية التي تم طبعها بالخارج من دون متابعتها من أي جهة ولم يتم جردها ولا نعرف عدد مفكرينا ومؤلفينا وإعلامنا الفكرية التي تشتت خارج العراق وفقدت مؤلفاتهم منذ عشرات السنين، وربما لا يعرف السادة المسؤولون في وزارتي الثقافة والعدل بأن هناك المئات بل الآلاف من المطبوعات لمؤلفين عراقيين لم يتم جردها حتى الآن.. وقد قمت بجهد شخصي باستدراك أكثر من (٥٠٠) كتاب مطبوع داخل وخارج العراق لم تجرد لغاية عام ١٩٤٠ فكيف بنا إذا بلغنا في البحث عام ألفين!؟ فهناك ثروة وطنية تبدد بالخارج دون ان يتنبه لها إلا القلة القليلة من الحريصين على تراث وفكر وحضارة العراق. الكتب والمصادر التي طبعت خارج العراق وتم التلاعب بمضامينها:

١- عنوان المجد –إبراهيم الحيدري –طبع في دار البصري باسم المؤلف كوركيس عواد

٢- الفوز بالمراد –للأب انستاس الكرملي –طبع في مصر وضع عليه اسم المؤرخ العراقي سليمان الدخيل.

٣- حروب العرب –لابن اسحاق –طبع في مصر –تحت اسم (أحمد زينهم) الذي يذكر في مقدمة الكتاب أنه عثر عليه وهو من تأليف سلمان الصفواني

٤- العراق بين احتلالين – عباس العزاوي –طبع في إيران –وتم التلاعب في مضمونه وعدد صفحاته.

٥- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام –جواد علي –إيران – دار المرتضى ج/١٠،

٦- الأديان والمذاهب –رشيد الخيون طبع في إيران الناشر/ صادق محمد كاظم / دار لسان الصدق.

٧- الأنساب المنقطعة –للذهبي –طبع في مصر –دار مدبولي –باسم أحمد عبد الرضا الذهبي

٨- حسن العلوي:

أ- رؤية بعد العشرين / إيران – دار الحمراء

ب- الشيعة والدولة القومية / إيران –دار الحمراء

ج- العراق الأمريكي / إيران – دار الحمراء

٩- كتاب العراق –لحنا بطاطو ج/٣ في بيروت –المؤسسة العربية طبع في إيران عدة طبعات بالورق الأسمر للدراسات والنشر

١٠- عشائر العراق –عباس العزاوي –طبع في مصر –دار مدبولي

١١- مؤلفات علي الوردي كلها طبعت في إيران دار سعيد بن جبير

١٢- ديوان تل الورد –والكمر والديرة –لعريان السيد خلف –طبعت في إيران –دار الحوراء.

في بلاد النهرين لا يوجد ماء صالح للشرب!

التعقيم (بالجولة).. الملاذ الأخير له

بغداد / عبد الكريم العبيدي

لا تشربوا الماء فهو ملوث وغير صالح.

ولكن ماذا تشرب العوائل العراقية إذن؟!.. قناني المياه المعدنية ملوثة "والإسالة" ملوثة منذ عقود. وحبوب تعقيم المياه "اكسباير" والماء الذي انزل من السماء يتحول إلى بركة مياه آسنة. في بلاد النهرين وموطن الحضارة!!

الحل هو شراء منظومات المياه المنزلية، أي البحث عن حل ذاتي. فمثلما اقتنى العراقيون مولدات كهرباء للمساهمة في حل جزئي لانقطاع التيار الكهربائي عليهم ان يشتروا منظومة مياه منزلية. غير إن هذا الحل "الفنتازي" صعب على أسر ما زالت تتلهف يومياً لزيادة الرواتب والمكافآت والعيدية! وترى أن الحل الوحيد هو بغلي الماء على الجولة!

تلوث × تلوث

مياه نهر دجلة ملوثة. جملة باتت قديمة وشائعة. وحين يرددها البعض تبدو وكأنها توطئة لحديث جديد عن التلوث في العراق. فدجلة كانت "دجلة الخير وأم البساتين". اليوم دجلة مستنقع يجتمع فيه الكثير من النفايات ومياه المجاري والدهون ومخلفات المصانع والمعامل، بل وصل الأمر لرمي الأعضاء البشرية التي تم بترها نتيجة إصابتها بالغنغرينا إضافة إلى رمي الأدوية التي انتهى صلاحها "اكسباير"!

عدي فاضل شقيق المدير المفوض لشركة كرونوس المتخصصة بتجهيز منظومات المياه في العراق الذي عزا أسباب تلوث مياه الشرب في تقرير القاه في ندوة عقدت في بغداد مؤخراً إلى قدم شبكات توزيع مياه الشرب حيث بين أن أحدث شبكة توزيع شيدت في ثمانينيات القرن الماضي. كما أوضح أن العاملين فيها يتصرفون بها بشكل عشوائي بسبب قلة كفاءتهم، فكثيراً ما يضعون مادتي الكلور والشب بطريقة غير علمية وأكثر من النسب المعمول بها، مما أدى إلى ظهور العديد من الحالات السرطانية والإجهاض وغيرها.

عدي فاضل بين أيضاً أن هناك نوعين من التلوث هما التلوث الكيمياوي الناتج عن الترسبات والأملاح والشوائب. والآخر بكتريولوجي ينشأ عن اختلاط الماء بمياه المجاري. وقد وصل تلوث مياه الشرب في العراق إلى أكثر من ٤٧٪ وفق بعض الدراسات التي أجريت مؤخراً.

المياه الصناعية غير صالحة للشرب أيضاً

–والحديث ما زال لعدي وكذلك حبوب التعقيم. فهي غير صالحة للاستهلاك. وقد انتشر مرض التهاب الكبد الفايروسي والحصوة والإسهال فأغلب الأمراض التي يكون سببها الماء الملوث هي أمراض تراكمية. والمعروف أن شبكات عديدة في بغداد باتت خارج نطاق الخدمة منذ ستينيات القرن الماضي.

خلاصة تقرير عدي فاضل هو جملة تثير الرعب أطلقها أكثر من مرة قائلاً: "أصر على صحة هذه الجملة وانا مسؤول عن كلامي.. إذ لا توجد حنفية واحدة في بغداد تصب ماءً صالحاً للشرب!".

صورة ملوثة

الآن نحتاج إلى تطمينات واستفسارات ورأي آخر. الدكتور محمود البربوتي / مدير مختبرات وزارة البيئة قال: "لدينا فرق عمل كثيرة تجلب عينات من الماء من مختلف مناطق بغداد. وأنا شخصياً أقرأ يومياً العشرات من هذه العينات والخلاصة التي تتحدث عن صلاح كل عينة. واعتقد أن أسباب التلوث يساهم فيها المواطن أيضاً. ففي فترات انقطاع مياه الشرب في البيوت يضطر المواطن إلى سحب الماء عن طريق المضخات الصغيرة أو ما يعرف بالماطورات. مما يؤدي إلى اختلاط مياه الشرب بالمياه الثقيلة ومياه الأمطار التي لم يتم تصريفها فتتحول إلى برك مياه آسنة.

البربوتي قال: نسبة التلوث ليست بهذا الحجم. وانا شخصياً أشرب من ماء الحنفية (!).

الصحافة والتلوث

العديد من الأمراض الناتجة عن تلوث مياه الشرب ظهرت في عدد من مناطق بغداد والمحافظات. البايولوجية زينة عبد الله من قسم التحليلات البيئية في وزارة البيئة أقرت بحدوث بعض هذه الأمراض مبينة أن نسب التلوث لم تصل إلى أرقام مقلقة جداً (!).. ولم تعط تفصيلات أخرى.

ويبدو أن التلوث هو آخر ما يصل إلى الصحافة، ربما لأن الصحفيين لا يشربون الماء!؟

نحن ملتزمون ولكن!

المخلفات التي ترمى في مياه دجلة من دون معالجة ساهمت بفاعلية في التلوث. ولكن حين تسأل أي مسؤول بيئي أو صحي يرمي باللوم على شركات القطاع الخاص.

خليل صالح/ مدير البيئة في الشركة العامة للصناعات الجلدية قال شركتنا تجمع نفاياتها وترسلها إلى مناطق الطمر في بغداد. واعتقد أن أمانة العاصمة لديها مناطق خاصة بطمر النفايات في بغداد. وأضاف: شركتنا لا ترمي النفايات في دجلة. ولكن "اسمع" من حين لآخر أن غالبية شركات القطاع الخاص قد لا تلتزم بالتعليمات!

"على الجولة"

وبرغم لجوء الكثير من العائلات العراقية إلى اقتناء المياه المعدنية واستخدام التعقيم، إلا أن عدداً من هذه البدائل يظهر في الأسواق وهو غير صالح للاستهلاك، مما جعل من عملية غلي الماء على "الجولة" قبل شربه هو ملاذ العوائل العراقية الأخير.